الحراك الشعبي الجزائري لعام ٢٠١٩: المسببات والنتائج

م.د. ريام عباس دعيبل (*)

المقدمة

هدفة الحراك الشعبي الجزائري الى تغير السلطة ، وأعاده الحقوق المسلوبة ،وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، هذا وتكمن أهمية الحراك الشعبي بالأعداد الكبيرة التي شاركت في التظاهرات لأكثر من عامين ، اذ لعبو دورا مهما في اجبار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على تقديم استقالته ومنعه من عدم الترشيح لولاية خامسة ، وطالبو بتغير جميع رموز النظام السابق ، واجراء انتخابات حرة ونزيهة لترشيح شخصية وطنية تمثل الحراك .

على الرغم من تقديم استقالة الرئيس ، والمجيء بالرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح ، الا ان الحراك الشعبي استمر بالتظاهر واعتبروا الاخير من رموز عبد العزيز بوتفليقة ، وبالتالي فان وجوده لا يأتي بانتخابات نزيه خالية من الفساد .

وخلال الفترة الانتقالية داخل الجزائر جرت الانتخابات التي فازة بها عبد المجيد تبون ،على الرغم من عدم تصويت اعداد كبيرة من الشعب الجزائري فيها، الا ان الحراك استمر حتى بعد فوز الرئيس الجديد عبد المجيد تبون ، لكن حدوث انتشار وباء فيروس كورونا أدى الى الحد وبشكل نهائي من الحراك الشعبي الجزائري ، علما اني تناولت الحراك الشعبي لعام ٢٠١٩ من خلال ما تناولته الصحافة العراقية المتمثلة بـ (الصباح، المشرق، الزمان) .

أهمية البحث:

يهدف البحث الى ابراز أهم التحديات التي تواجه الحراك الشعبي الجزائري الرافض لنظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، والوضع الاقتصادي المتدني، وتمسكه بالسلطة لأكثر من ولاية .

مشكلة البحث:

انطلق البحث من إشكالية مفادها هل من الممكن احداث تغير سياسي سلمي لنظام الحكم في ظل

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

riyam.a@cis.uobaghdad.edu.iq

بقاء السلطة بيد المؤسسة العسكرية ، كونها برزت كطرف وحيد يواجه الحراك الشعبي .

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من مفأدة ان الحراك الشعبي له دور في التغيير السياسي ، وان لم يحقق المطلوب ، الا انه أثر على العملية السياسية ،وبالتالي انعكس على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن الجزائري .

منهجية البحث:

اقتضت ضرورة البحث العلمي عند معالجة المشكلة الى اتباع مناهج عدة في ان واحد للوصول الى التكامل المنهجي ومنها: المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي ، والمنهج القانوني، وصولا الى المنهج المستقبلي لاستشراف مستقبل الحلول لمشكلة الحراك الشعبي الجزائري.

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم منهجية البحث الى المحاور التالية ، فضلا عن المقدمة والخاتمة :

المحور الأول : الحراك الشعبي الجزائري ضد الولاية الخامسة (المسببات).

المحور الثاني: الفترة الانتقالية المؤقتة المتمثلة بالرئيس عبد القادر بن صالح.

المحور الثالث: انتخابات كانون الاول٢٠١٩(النتائج) .

المحور الأول : الحراك الشعبي الجزائري ضد الولاية الخامسة : (المسببات)

لقد كان نظام عبد العزيز بوتفليقة جزءاً من النظام العربي القديم الذي حكم المنطقة منذ عقود طويلة والذي كانت ميزاته الأساسية الاعتماد على التحالفات القبلية ودعم المؤسسة العسكرية والبقاء في السلطة الى ما لا نهاية، لكن هذا النظام أصيب بالشيخوخة بعد أن افتقد الى الديناميكية والحيوية والتطور، فضلا عن الأزمات المتمثلة بالبطالة والفساد من دون حل حقيقي ،اذ عجزت عن تطوير نفسها بشكل يلبي مطالب الشعب بالعيش الكريم وضمان حرية التعبير ، بالإضافة الى ذلك اكسبت الثروة النفطية لدولة الجزائرية رخاء كبيرا ، لكن في المقابل اصيب الموطن بقحط شديد، ذلك راجع لممارسات السلطة المطلقة التي غيبت كل مؤسسة بأمكانها مسألة الحاكم عن مصير الثروة الوطنية ، ما عمق الفجوة ما بين الحاكم والشعب، هذا ومنذ عام ٢٠١٣ غاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الانظار بسبب مرضه، ولم يعد الشعب يسمع صوته ،بل يرى صورته فقط في التلفزيون مما اثار سخرية الراي العام في الداخل والخارج ، فضلا عن ذلك ادى الرئيس بوتفليقة اليمن الدستوري عام ٢٠١٤ وهو مشلول ، وعلى اساس ذلك ظهرت حركة احتجاجية مناوئة له ،لكن تمكنت القوة التي تحيط بالرئيس من القضاء عليهم، اذ اعتبرت من يقفون ضد الرئيس متأمرين ضد الوطن[١]

ان التطورات المتسارعة في الجزائر اثارت أجواء من الخوف قبل نحو ثلاثة اشهر من موعد الانتخابات الرئاسية خاصة مع رسالة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة للراي العام عبر بوابة اجتماع الحكومة ،وبيان وزارة الدفاع شديد اللهجة المتزامن مع الاخطار الأمنية المتصلة

بالهجـرة السـرية التـي كشـفت عنهـا وزارة الداخلية ،اذ كانت مؤشـرا على تمهيد السـلطة لإشـاعة أجواء مـن المخاوف الأمنيـة للتمكن من تمديد الولاية الرئاسـية الرابعـة لبوتفليقة، بمـا ان حالة الحـرب هي الحالـة الوحيدة التي تسـمح لرئيس البلاد بتأجيـل موعد الانتخابات ،ان تزامـن هـذا التطورات عشـية الانتخابات الرئاسـية ، لاستمرار السـلطة في افتعال حالة من الا أمن او القريبة من الحرب. [٢]

انتظـر الجزائريون موقفا حاسـما من الرئيس عبـد العزيـز بوتفليقة بشـان ترشـيحه لولاية خامسة من عدمه ،هذا وطالبو بإعادة النظر في الطريقة التي يسـير بها النظام ،اذ ان المشـكلة ليسـت في الأشخاص وانما في محدودية النظام ، وان تغيـر الرئيس وحده في الجزائر لا يكفي ،فـاذا بقى النظام وتغير الرئيس تبقى المشـكلة قائمـة [٣] في حين وقـع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مرسوما رئاسيا حدد فيه الثامن عشر من نيسان لعام ٢٠١٩ موعدا للانتخابات ، اذ تشـكل حراك شـعبي كبير كانـت له قاعدة جماهيري واسـعة، فضلا عن قادة تحظى بدعم وتأييد عشـرات الجهات مـن المثقفين والفنانين والأكاديمية لمواجهة ما يحصل في الجزائر.[٤]

شهدت الجزائر احتجاجات ودعوات ضد ترشح الرئيـس عبـد العزيـز بوتفليقة لولاية خامسـة فـي انتخابات ١٨/نيسـان/٢٠١٩ ،ولم يقتصر الحـراك الاحتجاجي على الداخـل الجزائري، وانما شـهدت العاصمة الفرنسية باريس تجمعا المئات الجزائريين تلبية لدعوات من معارضين تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن رفض ''الولاية الخامسة لبوتفليقة''، كما هددوا بالعودة للتظاهر مرة اخرى ،هذا وأعلن بوتفليقة ترشحه للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ ،تلبية لـ''مناشـدات أنصـاره '' و أعلنـت ''الرابطـة الجزائريـة تجمعـا للدفاع عن حقوق الإنسـان عبـر بيان أن عدة مناطق من الجزائر شـهدت خلال الأسـبوع الذي تلا إعلان ترشح بوتفليقة وقفـات احتجاجية رافضة لتلـك الخطوة، وفي هذا الصدد تناقلت شبكات التواصل الاجتماعي آنـذاك صـور وفيديوهـات لوقفـات احتجاجية أغلبها لشباب يرددون شعارات رافضة للولاية الخامسة.[٥]

وأطلق جزائريون دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعـي للخروج إلـى الشـارع والتظاهر رفضا لترشـح بوتفليقة، تحت عنوان حراك٢٢ شـباط/فبراير، تتزامـن هـذه التحـركات مـع تظاهرات شـهدتها عدة مـدن جزائرية أبرزها كان فـي بجايـة شـمال البـلاد، اذ ردد ورفـع المتظاهـرون لافتـات كتـب عليهـا ''لا لعهدة خامسـة لا للعار والهوان''، ''الجزائر في وسط الجحيم وأنتم تلعبون بالنار ، وجاء في منشـور وزع علـى المحتجيـن ''الوضع لم يعـد يُطاق والشعب لن يقبل بولاية خامسة.[٦] وان الحراك الشعبي في الجزائر حراك سلمي لا يشكل خطرا على اسـتقرار البلاد ، ودعا عشـرات الالاف من المتظاهرين من شـباب ونساء ومسنون في عدة مدن جزائرية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتنحي ، فيما وقعت مشـادات بين المتظاهرين والشرطة ،اذ احتجزت (٦٣) شخصا ، ينادون برحيـل بوتفليقة ويهتفون «سـلمية.. سـلمية» عقـب صلاة الجمعة فـي الجزائر، ضد اعتزام بوتفليقة حيل الترشـح لولاية رئاسـية خامسـة ، واثار سـعيه لإعادة انتخابه بيـن الجزائريين

الذين يرونه غير مؤهل صحيا للحكم .[٧]

وصف علي بن فليس أحد أبرز معارضي بوتفليقة إعلان ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة بالقرار غير المسؤول من شأنه إغراق البلد أكثر فأكثر في الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنخره ، وان البلاد امام تحويل جديد للإرادة الشعبية ،وانتهاك خطير للدستور من خلال تقديم مرشح في وضع صحي يتنافى مع أعباء منصب رئيس الجمهورية. [٨]

وعد عبد المالك سلال، مدير الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تصريح بتغيير نمط الحكم السياسي ، مقللا من شأن الرفض الشعبي للولاية الخامسة، وشدد عبد المالك سلال على أن بوتفليقة هو الوحيد القادر على تغيير النمط السياسي والاقتصادي للبلاد، معتبرا أن الوقت حان لبوتفليقة لاستكمال مشروعه ومواكبة الإصلاحات وتحقيق طموحات الجزائريين، لأنه الوحيد على حد رأي سلال، الذي تتوفر فيه الكفاءة والنظرة الشاملة لتجسيد الإصلاحات في الميدان. ووعد أنه في حال انتخاب بوتفليقة مجددا فإنه سيعمد إلى القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، دون المساس بالمكاسب الاجتماعية أو اعتماد النموذج الليبرالي، مشيرا إلى أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي دون القيام بإصلاحات، والتي أكد أنها لن تمس المواطنين البسطاء.[٩]

رغم ذلك استمر الرفض الشعبي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ،ورحيل كل رموز النظام وجدد الجزائريون موقفهم الداعي إلى تنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الرئاسة، ورحيل السلطة القائمة في الجمعة الخامسة للحراك الشعبي التي تحدوا فيها الظروف المناخية على الخروج إلى الشارع والساحات العمومية في العاصمة ومختلف مدن البلاد، ولم تمنع البرودة الشديدة والأمطار التي هطلت على البلاد خلال الأيام الأخيرة من خروجهم في مليونيه جديدة للتأكيد على مطالبهم المرفوعة منذ الـ ٢٢ من فبراير ٢٠١٩، والوقوف في وجه محاولات الالتفاف والتلاعب المنهج من طرف السلطة لإفراغ الحراك الشعبي من مطالبة، وبانت شعارات الحراك تتطور من جمعة إلى أخرى مواكبة التطورات المسجلة في المشهد السياسي، اذ انضم القوتيين المتمثلة بحزبي السلطة القويين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وعلى رأسهم رئيس الوزراء المستقبل أحمد أويحيى، والمنسق العام للحزب الحاكم معاذ بوشارب بعد الإعلان عن دعمهما للحراك الشعبي [١٠]

عاش بوتفليقة عزلة سياسية شعبية سببها تظاهرات متواصلة وإعلان الجيش انحيازه للشعب منذ انتهاء الولاية الرابعة للرئيس ، اذ لم يظهر بوتفليقة الا من خلال رسائل حاول خلالها تهدئه الغضب الشعبي، ما يشير الى حالة من الارباك والعزلة المتزايدة للنظام[١١] استجابة الجيش بعزل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الثاني من نيسان لعام ٢٠١٩ ، واصل الجزائريون التظاهرات للجمعة السابعة على التوالي حتى السقوط الكامل للنظام ومنع المقربين السابقين للرئيس المعزول من أداره المرحلة الانتقالية . [١٢]

وعلى ضوء ذلك اجتمع البرلمان الجزائري

لتعيين عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة خلفا لعبد العزيز بوتفليقة في الثاني من نيسان٢٠١٩ ،هذا وطالبة الجيش بتطبيق الاجراء الدستوري الصادر عن البرلمان الجزائري المتمثل بتعين عبد القادر بن صالح رئيسا لدولة، لكن الاجراء لم يحظ بأي دعم شعبي من قبل الحراك. [١٣]

تظاهره الجزائريون للجمعة الحادي عشر على التوالي تعبيرا على تصميمها مواصلة حركه الاحتجاجات الذي بدأت في ٢٢ شباط وبعد شهر واحد من استقالة الرئيس تحت ضغط الشارع وتخلي الجيش عنه بعد ٢٠ عام من الحكم ، لن تضعف الحركة الاحتجاجية ، لكن لم تحقق اي مطلب اخر غير استقالة الرئيس ، اذ استمرو يطالبون برحيل النظام الحاكم بكل رموزه. [١٤]

من خلال ما تقدم تبين ان الجهود الذي بذلتها قيادة اركان الجيش في البداية بمساندة الحراك الشعبي ، وعزل الرئيس ،وتأكيد على تطبيق الاجراءات الدستورية المتمثلة بتعين رئيس مجلس الامه عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة ، حاولت القيادة العسكرية من خلال ذلك استعادت مكانتها الطبيعية في الدولة ،بعد ما قام الرئيس بوتفليقة بتحجيم دورهم ،اذ وجدو في ذلك الفرصة للحصول على الشرعية بإعادة امجادهم ، وبهذا هيمنة القيادة العسكرية الجزائرية على سدة الحكم في البلاد.

طالت حمله الاعتقالات التي قامت بها الشرطة الجزائرية العشرات من ناشطين الحراك الشعبي ، واعتبرا هذا انقلابا في موقفها من الحراك الذي اتسم بالتساهل في بداية الاحتجاج ،اذ اوقفت الشرطة الجزائرية العديد من المارة في العاصمة على مشارف ساحه البريد المركزي نقطه تجمع المحتجين ضد النظام اسبوعيا ،وتم توقيف نحو ٣٠ شخص معظمه من الشباب دون سبب محدد .[١٥] هذا وتهيئة الشارع الامازيغية بالجزائر للرد المناسب على رسائل الرجل الاول في المؤسسة العسكرية احمد قائد صالح في التظاهرة الشعبية في الجمعة الثامنة عشر من الحراك في العاصمة بعد الاستفزاز الذي تعرض له انصار الهوية الامازيغية على خلفيه الحضور اللافت للراية البربرية في الاحتجاجات ، وصف ناشطون سياسيون في الحراك الشعبي كلمه قائد اركان الجيش في الانحراف غير المسبوق في خطاب المؤسسة العسكرية ، واعتبروه مؤشر خطير على استفزاز المنطقة الأمازيغية لجرها الى مواجهات مع السلطة ومن اجل رد قوي على ما وصفوه بمزاعم قائد اركان الجيش في اثاره صراع هويات خطير في المجتمع دع الناشطون الى التعبئة الشاملة ،ومن اجل ذلك تظاهره نحو الف محامي بالجزائر العاصمة للمطالبة بالأفراج عن المعتقلين السياسيين الذين كإنو رهن الحبس في انتظار محاكمتهم بسبب رفع راية الأمازيغية خلال التظاهرات ، وتجمع المحامون جاء من مناطق متعددة من الجزائر امام محكمه سيدي امحمد وسط العاصمة الجزائرية وهم يردون محامون الاحرار لا يقبلون العار كما قرر المحامين مقاطعه المرافعات وعمل القضاء ليوم واحد[١٦]

وبعد سته اشهر من الحراك الشعبي الجزائري استمرت الحكومة بمواقفها وتجاهلها للمطالب الحراك الشعبي الذي نادى برحيل الحكومة وكل رموز نظامها السابق بما فيهم الرئيس عبد

القـادر بن صالـح وقائـد اركان الجيش الفريق احمـد قايـد صالـح ،اعطـى الاخيـر تعليمات لقـوات الـدرك الوطني بحجـز الحافلات التي تنقـل المحتجين من خارج العاصمة الى داخلها ،وتغريم اصحابها .[١٧]

وكان للجيـش الجزائري دور مهم في صناعه رؤساء الجزائر ،لكن بعد الاحتجاجات الشعبية ظهـر قائد الجيش الجزائـري الفريق احمد قائد صالح بصوره مغايره منذ رفضه لدعم مطالب الحراك الشـعبي ، وحاول رسـم صورة اخرى لجيش جمهـوري لكـن كل تصريحاته تناقض هـذه الحقيقـة ، خاصـه بعـد ان صعـدت ضد الحراك الشـعبي متحدثا عن مؤامرة تسـتهدف امن الجزائر واسـتقرارها ،وفـي المقابل ازداد الحـرك الشـعبي ضد السـلطة المؤقتـة وقياده الجيش ،الامر الذي اغضب الاخير اذ لعب دور اللاعب الرئيسـي بالحياة السياسـية الجزائرية بعد اسـتقالة عبد العزيز بوتفليقـة ،وعلى اثره تراجع زخمه الحراك نسـبيا مع القوات الأمنية التـي تعاملـت بصرامه اكبر مـن خلال حظر التجمعـات وتفريقهـا وحمـلات الاعتقال ضد الناشطين السياسيين في الحراك الشعبي . [١٨]

اخذ المتظاهرون في التجمع وسط العاصمة وهم يهتفون الاسـتقلال قبل تفريقهم مـن قبل قوات الشـرطة التي اوقفت العديد منهـم ، وعلى اثر ذلك انتشر امن كثيف وسط العاصمة بشاحنات احتلت كل المحاور والسـاحات الرئيسـية ،كما قـام عناصر امن بالزي المدنـي بتفتيش حقائق المـارة وبمراقبـه هوياتهـم ،وشـددت القوات الامنية اجـراءات المراقبة في الحواجز الأمنية على الطـرق المؤديـة الى الجزائـر العاصمة ما تسـبب في اختناقـات مروريه امتـدت لعده كيلومترات في الجزائر.[١٩]

هـذا وخرج الجزائريات وعلى راسـهن جميله بوحيـرد يتظاهـرون ضـد الولايـة الخامسـة للرئيـس عبـد العزيـز بوتفليقـة ،وتزامن ذلك مع يوم المرآه العالمـي فقد كان حضور المرآه الجزائرية الشيء الاكثر سطوعا في تظاهرات شاركت فيها .[٢٠] من خلال ما تقدم في المبحث الاول تـم توضيح المسـببات التـي تقف وراء الحراك الشعبي الجزائري .

المحـور الثاني : الفتـرة الانتقالية المؤقتة المتمثلة بالرئيس عبد القادر بن صالح

بعد استقالة الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة تـم اختيار عبد القـادر بن صالح رئيسـا مؤقتا لمـدة لا تتجاوز ثلاثـة اشـهر ، اذ دعا الاخير الى الحوار الشـامل لوضـع الترتيبات اللازمة لتنظيم انتخابات رئاسـيه فـي ٤/ تموز/٢٠١٩ تجنب البلاد من حالة الفراغ الدستوري وافشال مخططات معاديه خارجية ولها امتدادات داخلية ،اذ جاء ذلك في خطاب وجهه للجزائريين وبث عبر التلفزيون الرسـمي وان الحوار الذكي هو السبيل الوحيد لتوفير الظروف لأجراء انتخابات رئاسـيه في اقرب وقت وبشكل نهائي وسيكون الرئيس المنتخب اسـتجابة لمطالب المشروعة للشعب ودعا كل الطبقات السياسية والمجتمعية الى التعبئة لتحقيق الهدف الاستراتيجي للتخلص من الفوضى. [٢١]

عاشـت الجزائر حاله انكماش سياسـي بسـبب تمسـك السـلطات بتنظيم الانتخابات الرئاسـية فـي ٤/تمـوز/٢٠١٩ وجـدد رئيـس الدولـة

المؤقـت عبد القادر بن صالـح المضي للدعوة الفاعلة للإسـراع في الخـروج من الازمه عبر انتخـاب رئيـس شـرعي يتولـى تحقيـق كافه المطالب المشروعة للشـعب الجزائري ، بينما يرفض الشـارع الذهاب الى هذه الانتخاب ،هذا واستدعى بن صالح في ٩ /نيسان/٢٠١٩ الهيئة الناخبـة لأجراء المنصوص عليها في دسـتور البلاد ، واجراء عمليات المراجعة الاسـتثنائية للقوائم الانتخابية. [٢٢]

توحـي الخروقـات المسـتمرة للدسـتور من طرف المؤسسات الانتقالية في الجزائر بتمسك السـلطة الامـر الواقـع بالمخـرج الدسـتوري للازمـة السياسـية فـي البلاد ، وامـام اصرار سـلطه الامـر على رفـض الجاد عـن مرحله انتقاليـه في البلاد فان الوضع الذي عاشـته منذ نهايـة المهلة الدسـتورية للرئيـس المؤقت عبد القادر بن صالح يفضي املاء ان الدولة عاشت خارج الدستور والتشريعات وفي حاله استثنائية غير معلنة . [٢٣]

اسـتخدمت السـلطة المؤقتة في الجزائر سياسة كبت الحريـات وحملات الترهيب ضد الحراك الشـعبي، اذ واجـه اعلانيـو الجزائـر حملات ترهيـب غير مسـبوقة على واقـع احتجاجاتهم ، وواصلـت حشـود مـن الحـراك رافضهـم الانتخابـات الرئاسـية ، علـى اعتبـار انهـا استنسـاخ للنظام السابق ، ووقع اكثر من ٣٠٠ صحفـي واعلامـي للقطاعين العـام والخاص نصا قانونيه فيه يدقـون ناقوس الخطر برفض الانتخابـات المزعـم اجراءها ،علـى اثر ذلك تعرضـوا للمضايقـات وكبـت حريـة التعبير، لذلك قال متحدث باسـم وسائل الاعلام سنضع جميعا شـريطا ابيض علـى الذراع لإبراز انهم صحفيون احرار ومستقلون .[٢٤]

وضعت قيادة الجيش الجزائري خارطة طريق تتألـف من اربعـة بنـود للخروج مـن الأزمة السياسية في البلاد، وذلك في مقال تحت عنوان على نهج الشـرعية الدستورية نشرته في مجلة الجيش ، وأكدت القيادة العسـكرية أن المخرج مـن الأزمـة يجـب أن يمر من خلال التمسـك بالشـرعية الدسـتورية وحوار جاد بين مختلف الأطيـاف وتشـكيل لجنـة مسـتقلة للانتخابات وانتخـاب خليفة للرئيس المسـتقيل عبد العزيز بوتفليقة فـي أقرب وقت، وجاء فـي المقال أن قيادة الجيش متمسكة بموقف مؤسستنا العسكرية القاضـي بأن حل الأزمة يمر حتما عبر ترجيح الشرعية الدستورية، التي تتيح للشعب ممارسة حقه في انتخاب رئيس الجمهورية .[٢٥]

وأوضحـت مجلة الجيـش أن الانتخابات يجب أن يسـبقها كأولويـة جلوس شـخصيات وطنية ونخب وفية للوطـن، إلى طاولة الحوار لإيجاد مخرج مناسـب يرضي الجميع، وأشـارت إلى أن هذا الخيار من شأنه أن يختصر وقت الأزمة ويتيح طـرح مبادرات جادة للخروج منها ، أما الركيـزة الأخرى للخارطة التـي تبناها الجيش فهـي الحـوار بآلية دسـتورية مناسـبة تتمثل في تشـكيل وتنصيـب الهيئة المسـتقلة للتنظيم والإشـراف علـى الانتخابـات وتحـل محـل الحكومة في الإشـراف علـى نزهتها ،وان هذه اللجنة هـي أداة قانونية تضمن إجراء انتخابات نزيهـة وذات مصداقية، تجنـب بلادنا الدخول فـي متاهات يصعب الخـروج منها ، وتزامنت هذه التصريحات من قيادة الجيش مع تظاهرات

بمدن عدة في الجمعة السادسة عشر ، رفضا لاستمرار رموز نظام بوتفليقة ، في حين إعلان الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح بقاءه في منصبه حتى تنظيم انتخابات جديدة. [٢٦] وخلال تسلم عبد القادر بن صالح الحكم المؤقت في الجزائر، اوقفت السلطات الأمنية سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق وكان سعيد أحد كبار مستشاري الرئيس السابق لأكثر من عشر سنوات، والحاكم الفعلي للجزائر منذ إصابة شقيقه بجلطة دماغية في عام ٢٠١٣ ، فضلا عن قائد المخابرات السابقة الفريق محمد مدين وبشير طرطاق للتحقيق معهم في قضايا لها علاقه بالتآمر على الجيش والحراك الشعبي [٢٧] وفي بيان لوزير الدفاع الاسبق خالد نزار قال ان سعيد بوتفليقة استشاره قبل استقالة شقيقه من الرئاسة حول فرض حاله الطوارئ ، فضلا عن حملات ضد الفساد طالت رجال اعمال وسياسيه محسوبين على نظام الرئيس تم حبس بعضهم بتهمه تتعلق بالفساد .[٢٨]

فضلا عن ذلك احيل كل من أحمد أويحيى وعبد المالك سلال رئيسي الوزراء السابقين، ووزراء سابقين ومسؤولين إلى المحكمة العليا في الجزائر، وذلك للاشتباه في ضلوعهم في قضايا فساد، ومثل أحمد أويحيى أمام المحكمة بتهم الفساد، إضافة لثلاث شخصيات أخرى كانت من أبرز أقطاب النظام للتحقيق معهم في تهم ذات صلة بالمساس بسلطة الجيش والمؤامرة ضد سلطة الدولة، واعتقل الدرك الوطني في الجزائر خمسة من أكثر رجال الأعمال ثراء في البلاد، بعضهم كان مقربا من الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة [٢٩] ،فضلا عن ذلك حاكمت المحاكم الجزائرية مسؤولين من جانب اخر مثل وزير المالية الجزائري الاسبق كريم جودي ووزير النقل الاسبق للرد على تهم فساد تتعلق باستغلال النفوذ ومنح امتيازات من دون وجه حق ، وابرام صفقات وعقود مخالفه التنظيم والتشريع المعمول به، كل هذه الاجراءات الخاصة بالاعتقالات جاءت في فترة الرئيس المؤقت ،لامتصاص غضب الشارع الجزائري والحراك الشعبي الرافض لكل رموز الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. [٣٠]

المحور الثالث: انتخابات كانون الاول ٢٠١٩ (النتائج)

وسط الخوف من الدخول في الفراغ الدستوري ينقسم الشارع الجزائري بشأن الانتخابات الرئاسية بين فريق مؤيد يرى ضرورة إجرائها في موعدها تخوفا من الفراغ الدستوري وهو ما دعا إليه رئيس أركان الجيش الجزائري، وآخر معارض يعتقد أنها لن تثمر سوى عن رئيس لا يحظى بدعم الشعب، وجدد رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح، بالتأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، مطالبا بالإسراع في تشكيل الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات، وقال الاخير: (إجراء الانتخابات يجنب الوقوع في الفراغ الدستوري ويضع حدا لمن يريد إطالة الأزمة ، مضيفا من الضروري الإسراع بتشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات). [٣١]

لذلك شكلت الانتخابات نقطة خلاف حاد بين مؤيدين لإجرائها في موعدها الدستوري ومعارضين لها، اذ اصرت المؤسسة العسكرية على ضرورة عقدها في أقرب وقت ممكن،

بغية تفادي دخول البلاد في حالة فراغ دستوري عقب انتهاء فترة الرئيس المؤقت يوم التاسع من تمـوز ٢٠١٩ ، لكن هـذا الامر غير ممكن من الناحيتين السياسـية والتقنيـة، فأغلب الأحزاب والشخصيات السياسـية اخذت تطالب بتأجيلها للانتخابـات على غرار الحـراك الاحتجاجي، ومن جهة أخرى فإن مئات البلديات والمنظمات القضائيـة أعلنـت أنها لن تشـارك فـي تنظيم الانتخابات أو الإشـراف عليها. [٣٢] كان وضع الجزائـر غريبا لان معظم الأحزاب السياسـية والشخصيات الراغبة في الترشيح كانت تؤجل حسـم موقفها الى غاية معرفـة موقف بوتفليقة من الانتخابـات ،بينما قاطعت حوالي ٤٠ بلديه من اصل ١٥٤١ الانتخابات، مؤكده انخراطها في الحراك الشـعبي ، واعلنـت وزاره الداخلية عن اسـتلام ٦٨ طلـب للراغبين في الترشـيح للرئاسة[٣٣]

خمسـة مرشحين استكملوا الشـروط التنافسية للانتخابات الرئاسـية ،اذ اعلن رئيس السـلطة الوطنية للانتخابات بالجزائر محمد شريفي عن اسماء خمسة مرشحين استكمل الشروط لخوض الانتخابات الرئاسـية ، وادخال ان المرشـحين الخمسة هم وزير الثقافة السابق ومرشح التجمع الوطنـي الديمقراطي وامينه العـام بالنيابة عز الدين مهيوبي ، ومرشـح حركـه البناء الوطني عبـد القادر بن قرينه ، والوزير الاول الاسـبق عبـد المجيـد تبونـي ، ورئيس حـزب الطلاع الحريات علـي بن فليس ، وعبـد العزيز بلعيد ،المرشحين الخمسة هم من تمت الموافقة عليهم من اصل ٢٣ مرشح .[٣٤]

فـي حين اجـرى المرشـحون الخمسـة (عبد المجيـد تبون ،علـي بن فليس ،عبـد القادر بن قرينـة ،عز الدين مهيوبي، عبـد العزيز بلعيد) مناظـرة تلفزيونيـة هي الاولى مـن نوعها في تاريخ البلاد ،وقد طرحوا المرشحون برامجهم في ما يخص مسـائل عدة اجتماعية واقتصادية وسياسـية، وحاولوا اظهار انفسـهم قريبين من الحـراك الشـعبي الاحتجاجـي، وجـاءت هذه المناظرة قبل اسـبوع من موعد الاقتراع الذي عارضه الحراك الشعبي بقوة.[٣٥]

علـى اثر اقامـة الانتخابـات وعدم الـرد على مطالب الحراك الشعبي خرج مئات الجزائريين إلى شـوارع العاصمة رفضا لإجراء انتخابات رئاسـية في الثاني عشر من شهر كانون الأول ٢٠١٩، واتى ذلك في الاسـبوع الاربعين لبدء الحراك الشـعبي هناك، هذا ويرى المتظاهرين أن الانتخابات تهدف فقط الى اعادة انتاج النظام السياسـي نفسه الذي ظل سائدا في الجزائر منذ الاسـتقلال ، وامام تزايد زخم الحراك الشـعبي الجزائـري قامت السـلطات الجزائرية باعتقال العشـرات مـن المتظاهرين خلال مسـيراتهم الاحتجاجيـة السـلمية بتهمـة التجمهـر غيـر المصرح بـه، والمسـاس بالمصلحـة الوطنية ، وتبـرر السـلطات حملة الاعتقـالات هذه بما يواجه مرشـحو الانتخابات مـن صعوبات في تحركاتهم، بسـبب الاحتجاجات التي تلاحقهم، في حين عبرت منظمـة العفو الدولية عن قلقها إزاء مـا يحدث في الجزائـر، اذ وصفته بمناخ التضييـق على حريـة التعبيـر، رغم اصرار السـلطات علـى موقفها فـي إجـراء انتخابات الرئاسة في موعدها.[٣٦]

اسـتمرت الحشـود الشـعبية للحـراك تجـوب

الشـوارع الجزائريـة غاضبـه علـى الوضـع الاقتصـادي الاجتماعـي والسياسـي وتطالب بصوت واحد برحيل الجميـع ،لكن الانتخابات الرئاسـية اجريت وحسـمت بفوز الرئيس عبد المجيد بنسبة (٥٨,١٥٪) لمدة خمس سنوات[٣٧]

مـد الرئيـس المنتخـب عبـد المجيد تبـون يده للجميع من اجل الحوار بتحقيق مطالب الشارع الجزائـري عبـر الاصلاحـات متدرجـه تبدء بالتعديل الدسـتوري، لكن الحـراك الجزائري رفض تلك المبـادرات، معتبره ان وصوله الى السلطة يعد امتداد لنظام الرئيس السابق، واستمر الحراك الشعبي يطالب بتفكيك النظام ومحاسبه الفاسـدين .[٣٨] هذا وعـاد الحرك في بداية العام الجديـد ٢٠٢٠ وعرفوا بحراك التغيير الجذري وعادة التظاهرات السلمية الى المدن الجزائرية فـي الجمعـة السادسـة والاربعـون ، والاولى بالعام الجديد والمتمثلة بضرورة احداث تغيير جـذري لنظام السياسـي في البـلاد ،اذ خرجوا الى الشـوارع والسـاحات كما جرت العادة بعد صلاه الجمعـة ، وتحت الضغـط على القضاء الجزائـري امر الاخير بالأفراج عن عشـرات المعتقلين خـلال التظاهرات الوطنية في خطوه اعتبرت مبادرة تهدئه من السلطة الجديدة اتجاه الحراك الشعبي.[٣٩]

هـذا واعلـن الرئيـس الجزائـري ان الاجراء الاول الذي سيسـتخدمه فـي منصبه هو اطلاق مشـورات بشـان تعديـل دسـتوري عميـق لطرحها على الاسـتفتاء شـعبي عام ،واضاف سـأدعو العائلة الجامعية وأسـاتذتها في القانون الدسـتوري والطبقـة المثقفة وجميـع من يهمه الامر للمشـاركة في اثراء الدسـتور، واوضح ان المسودة الاولى للدستور ستطرح للنقاش في الداخل وعند جاليتنا في الخارج [٤٠]

اذ صادقـه مجلـس الـوزراء الجزائـري على مشـروع تعديل الدسـتور كمـا اقترحه الرئيس عبـد المجيد تبون تمهيدا لعرضه على البرلمان ،ثـم الاسـتفتاء الشـعبي عليـه فـي الاول من نوفمبر/تشـرين الثاني ،اذ عقد اجتماع برئاسة عبد المجيد تبـون رئيس الجمهورية الجزائرية اجتماعـا خاصـه لدراسـة مشـروع التعديـل الدسـتوري الـذي بدء به والمصـادق عليه قبل أحالته على البرلمـان للتصويت عليه ، ويضع الاسـاس القانوني للجزائر الديمقراطية الجديدة ،واعتبره تبون ان مشـروع الدستور ينسجم مع متطلبـات بناء الدولة العصريـة ويلبي مطالب الحراك الشـعبي الجزائري، وحرصة ان يكون الدسـتور في صيغـه توافقيه فـي مرحله اعداد على اوسـع نطاق لكن بالمقابل رفض ناشـطو الحركة الشـعبي وبعـض احـزاب المعارضة السياسـية المشـاركة فـي هـذه المشـاورات ، وطالبو مؤسسـات انتقاليه تكلف بأعداد دستور جديـد معتبرين البرلمـان المـوروث من عهد الرئيس السـابق غير مؤهل لمناقشـه الدستور ، وهـذا الاسـتفتاء علـى الدسـتور لا يمكن ان يكون حل للازمة السياسية الخانقة التي تعيشها البلاد ،هذا وتم توزيع مسوده مشروع الدستور التـي عدتهـا لجنه الخبراء التـي عينها الرئيس عبـد المجيـد تبـون مـن الاحـزاب والنقابات والجمعيات ووسـائل الاعـلام المحلية من اجل تقديـم اقتراحاتها، فضلا عن ذلـك قدم الرئيس عبد المجيد تبون العديد من الوعود منها تعزيز الديمقراطيـة وحريه الصحافـة وتمكين المرآه واطـلاق اصلاحـات مهمـه ،كما وعـد بدعم

دور الشباب ورفع الحد الادنى للأجور والغاء الضريبة على الرواتب المنخفضة وتطوير البنى التحتية . [٤١]

لكن ثبت الحراك الجزائري صموده في الذكرى الاولى لانطلاقاته ،وتحفظه الحراك المناهض للنظام في الجزائر على تعبئه قويه بعد عام على انطلاقه في مؤشره الى حيوية هذا الحراك .[٤٢] هذا ودعا رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد الحراك الشعبي الى تخفيف تظاهراته الأسبوعية معتبر انها تزيد في تأزم الوضع في البلاد، لتخفيف الاحتلال المبالغ للطريق العام ، بدون تقديم حلول ملموسه لمختلف المشاكل التي يواجها المواطنون والمواطنات وبحسب رئيس الوزراء فان الحكومة التي عينها الرئيس المنتخب عبد المجيد تبون بعد انتخابه جعلت عملها امتداد للمطالب الحراك ،واضاف امام حجم المهام والتحديات وخطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ،عملت الحكومة الجزائرية على تجنيد كل الاطراف للخروج من الازمة، واضاف ان الازمه السياسية منذ اكثر من سنه تهدد الوضع بانهيار اسعار النفط المورد الاساسي للعملات الأجنبية للجزائر، كما يمكن ان تتأذي الاخير بانتشار وباء كورونا المستجد بعد ما سجلت الجزائر ٢٠ حاله مؤكده.[٤٣]

فضلا عن استغلال الحكومة الجزائرية لوباء كورنا لوقف الاحتجاجات، فأن الحكومة اقرت تفعيل قانون العقوبات الذي يجرم الاخبار الكاذبة وقانون المكافحة لخطاب الكراهية على الانترنت ،ومنذ بدأيه الأزمة الصحية المتمثل بوباء كورونا ونهاية احتجاجات الحراك الأسبوعية، فأن الحكومة الجزائرية تواصل القمع بحق معارضين وصحفيين ووسائل اعلام مستقله ومدونين شباب في محاوله تكميم حريه التعبير. [٤٤]

واصلت الحكومة الجزائرية استخدام سياسه الترهيب لخنق حريات التعبير، اذ اوقفت الشرطة الجزائرية العديد من المتظاهرين وكثير من الشخصيات المعروفة في التظاهرات ،هذا وتعرضت الجزائر منذ عام ٢٠١٩ الى انتقادات حقوقيه ودوليه واجهه اتهامات بالقمع وانتهاك حقوق الانسان التي تخص حملات الاعتقالات الواسعة التي طالت الكثير من نشطاء الحراك الشعبي الذي يطالب برحيل منظومه الحكم ويعتبر الرئيس عبد المجيد تبون جزء من النظام السابق، وقالت منظمات حقوقيه محليه ودوليه ان الجزائر استغلت القيود التي رافقت تفشي كورونا لتجديد قبضتها في مواجهه الحراك وعملت على اعتقال العشرات من النشطاء بعضهم افرج عنهم والبعض الاخر واجه احكام قضائية قاسيه وبينهم مدنيون وصحفيون ، وبحسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان فان العديد من الصحفيين يجودون في السجون بعد الحكم عليهم .[٤٥]

الخاتمة

من خلال ما تقدم في البحث تبين ان انطلق الحراك الشعبي كان بسبب نظام سلطوي استمر للسنين، فخرج الجزائريين الى الشارع في واحد من اكبر المسيرات السلمية التي عرفها البلد، وهي حراك ٢٢فبراير/شباط/ ٢٠١٩ ،خرجوا للخلاص من الغبن والهوان الذي فرضته اقلية

احتكاريــة تابعة لرئيس الدولة ، فضلا عن ذلك ان القوة الشــعبية اذ اتحــدت تتمكن من احداث التغير داخل الدولة وبناء السلطة بما يخدم الامة لمواجهة الفساد والمحســوبية والظلم ، اذ اجبر الحراك الشــعبي الجزائري الرئيس السابق عبد العزيــز بوتفليقة على تقديم اســتقالته ومنعه من الترشــيح لولاية رئاسية خامسة ، ولولا انتشار وباء كورونا لاستمر الحركة الشعبي الجزائري ، اذ تمكنــت الحكومــة الجزائريــة مــن كبــح التظاهرات الشــعبية بذريعة منع انتشــار وباء فيروس كورونا .

الاستنتاجات

جــاء فــوز عبــد المجيــد تبون رئيســا سادســا للجزائر لتســوية مــا بين (الســطلة ، الجيش ، الحراك الشــعبي) ، أي اعطاء بعض المكاسب للشارع الجزائري ، والحفاظ على دور الجيش في الحياة السياســية، وعــدم انهيار دولة ما بعد الاستقلال.

لم تتراجع تظاهــرات واحتجاجات الجزائريين بعد الانتخابات الرئاســية التــي نتجه عنها فوز عبــد المجيــد تبــون ، بــل عادت مــرة اخرى، وهذا ما يــدل على ان الحراك الشــعبي كان له دور كبير في تحريك الوعي الشــعبي والشعور الوطني بحتمية التغيير .

بعد الوفاة المفاجئة لقائد اركان الجيش احمد قايد صالح ، وتولي عبد المجيد تبون الرئاسة امسى دور المؤسسة العسكرية محدود في رسم معالم مرحلة جديدة في البلاد.

استخدمت الحكومة الجزائرية وسائل الترهيب لخنق حرية التعبير للحراك الشعبي الجزائري .

بسلمية الحراك الشعبي الجزائري تعززت فكرة ان التغيــر في البلد لن يحصل لاحقا عن طريق العنــف، بل بــإدارة الصراع من اجــل التغيير بأسلوب حضاري قائم على قبول الاخر .

تفعيل الحراك كسلطة مضادة للسلطة الحاكمة .

الهوامش

١ - جريــدة الصباح،بغــداد ،العــدد(٤٥٠٧) ،٢٠١٩/٤/١٥.

٢- جر يد ة ا لمشــر ق ، بغد ا د ، ا لع دد(٤٢٢٧)،٢٠١٩/١/٦.

٣ - المصدر نفسه،العدد(٤٢٣٥)٢٠١٩/١/١٦.

٤-جريــدة الصبــاح ،بغــداد، العدد(٤٤٣٩)،٢٠١٩/١/١٩.

٥- جريــدة المشــرق،بغداد،الع دد(٤٢٦٤)،٢٠١٩/٢/١٩.

٦-المصدر نفسة،العدد(٤٢٦٧)،٢٠١٩/٢/٢٣.

٧ - المصدر نفسه، العدد(٣،٤٢٧٤،٢٠١٩/٣.

٨-المصدر نفسة،العدد(٤٢٥٨)،٢٠١٩/٢/١٢.

٩- جر يد ة ا لمشــر ق ، بغد ا د ، ا لع دد(٤٢٦١)،٢٠١٩/٢/١٦.

١٠-المصدر نفسه

، العدد(٤٢٩١)،٢٠١٩/٣/٢٤

١١-المصدر

نفسه،العدد(٤٢٩٠)٢٠١٩/٣/٢٣.

١٢-المصدر نفسه،العدد(٤٢٩٧)،٢٠١٩/٤/٦.

١٣-المصدر نفسة،العدد (٤٣٠٩)،٢٠/٤م/٢٠١٩.

١٤- جريدة المشرق، بغداد، العدد (٤٣٢٠)،٢٠١٩/٥/٤.

١٥-المصدر

نفسه، العدد (٤٣٤٥)، ٢/ ٦/ ٢٠١٩؛ العدد(٣٧٨٦)، ٢٠١٧/٦/١٠.

١٦-المصدر

نفسه، العدد (٤٣٧٦)، ١٣/ ٧/ ٢٠١٩؛ العدد(٤٣٥٨)،٢٠١٩/٦/٢٢.

١٧ - المصدر نفسه ،العدد(٤٤٢٦)،٢١ /٢٠١٩/.

١٨ - جريدة المشرق،بغداد،العدد(٤٤٣٦)،٢ /٢٠١٩/١٠.؛العدد(٤٤٣٨)،٧/١٠/٢٠١٩.

١٩ - المصدر نفسه،(٤٤٣٦)،٢/١٠/٢٠١٩.

٢٠- جريدة الصباح، بغداد، العدد(٤٤٩٣)،٢٤/٣/٢٠١٩.

٢١-المصدرنفسه،العدد(٤٣٢٣)،٧/٥/٢٠١٩.

٢٢-المصدرنفسه،
العدد(٤٣٢٩)،١٤/٥/٢٠١٩.

٢٣-المصدرنفسه،

العدد(٤٤٠٢)،٢٠/٨/٢٠١٩.

٢٤-جريدةالمشرق،بغداد،الع

دد(٤٤٨٣)،٤/١٢/٢٠١٩.

٢٥--جريدة

الصباح،العدد(٤٦٢٩)،٢٣/٩/٢٠١٩.

٢٦ - جريدة الصباح ،بغداد،العدد(٤٥٤٩)، ٩/٦/٢٠١٩

٢٧ - جريدة الزمان ،بغداد،العد(٦٥٢٩)، ١١/١٢/٢٠١٩.

٢٨-جريدةالزمان،

العدد(٤٣٢٨)،١٣/٥/٢٠١٩.

٢٩-جريدةالصباح

،العد(٤٥٤٣)،٢٨/٥/٢٠١٩.

٣٠-جريدة

الصباح،العدد(٤٥٥٦)،٧/٦/٢٠١٩.

٣١-نقل عن:جريدة الصباح، العدد(٤٥٣٨)،٢٢/٥/٢٠١٩.

٣٢-جريدة الصباح ،بغداد،

العدد(٤٥٤٢)،٢٧/٥/٢٠١٩.

٣٣-جريدة

المشرق،العدد(٤٢٤٧)،٣٠/١/٢٠١٩.

٣٤-جريدة المشرق،

العدد(٤٤٥٨)،٤/١١/٢٠١٩.

٣٥-جريدةالصباح،بغداد،الع

دد(٤٦٨٨)،٨/١٢/٢٠١٩

٣٦-جريدة

الصباح،العدد(٤٦٧٦)/٢٤/١١/٢٠١٩.

المستخلص

لعب الحراك الشـعبي الجزائري دور كبير في اجبار السلطة الحاكمة المتمثلة بالرئيس السابق تقديم اسـتقالته وعدم الترشـيح لولاية خامسة ، كان يقف وراء سـبب احتجاج الحراك الشعبي أمـور عـدة منهـا البطالة وتدهـور الأوضاع الاجتماعيـة والاقتصاديـة ، وانتشـار الفسـاد والمحسـوبية بين الطبقة السياسـية، مما افضى الـى انتخاب رئيس جديد وهو عبد المجيد تبون ، علـى الرغم رفضه من قبل الحراك الشـعبي على اعتبار انه جزء من النظام السابق .

Abstract

The Algerian popular movement played a major role in forcing the ruling authority represented by the former president to submit his resignation and not run for a fifth term. Several things were behind the reason for the popular movement's protest, including unemployment, the deterioration of social and economic conditions, and the spread of corruption and nepotism among the political class, which led to the election of a new president, Abd. Majeed Tebboune, despite his rejection by the popular movement on the grounds that he was part of the previous regime

٣٧-جريدة الزمان

،العدد(٦٥٢٣)،٢٠١٩/١٢/٤.

٣٨-المصدر نفسه، العدد(٤٥٠٧)،٢٠٢٠/١/٢

٣٩ - المصدر نفسه،العدد(٤٥٠٩)،٢٠٢/١/٥
٠؛العدد(٤٥٢٦)،٢٠٢٠/١/٢٦.

٤٠-جريدةالصباح

،العدد(٤٦١٠)،٢٠١٩/٨/٢٨.

٤١ - جريدة المشـرق،بغداد،العد(٤٦٣٧)،٨/
٩م٢٠٢٠.

٤٢-جريدةالمشرق،بغداد،الع

دد(٤٥٥١)/٢٠٢٠/٢/٢٤.

٤٣-المصدر

نفسه،العدد(٤٥٦٦)،٢٠٢٠/٣/١٢.

٤٤-جريدة

المشرق،العدد(٤٥٨٣)،٢٠٢٠/٥/١٢.

٤٥-جريدةالصباح،

العدد(٥٢٣٥)،٢٠٢٢/١١/٢٣.

الكلمـات المفتاحية : الجزائـر، الربيع العربي، الحراك الشعبي الجزائري .

Keywords: popular movement, Algeria, Abdelaziz Bouteflika, Abdelkader Ben Saleh, Abdelmadjid Tebboune.